

## معوقات أسلوب المركزية في إدارة الأزمات والجائحات أزمة جائحة كورونا في الجزائر نموذجا

### The obstacles of centralization in managing crisis and pandemics Corona pandemic crisis in Algeria

د. عادل غـزالي<sup>1\*</sup> أ. غومازي خالصة<sup>2</sup>

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 [Adel\\_socio@yahoo.fr](mailto:Adel_socio@yahoo.fr)

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

تاريخ الاستلام: 2020/11/09 تاريخ القبول: 2023/05/07

الملخص:

استدعى تفشي الجائحة التي أملت بالعالم (كوفيد-19-) ضرورة التعامل الامثل معها عبر تفعيل إدارة الأزمات كحقل علمي وممارسة في الوقت ذاته، ولذلك بفعل ارتداداتها وخلقها أزمات أخرى فرعية ذات الصلة بالجائحة. كما ولدت هذه الجائحة تخبطا كبيرا في أسلوب إدارتها من قبل مجتمعات تنعت على أنها متقدمة وذلك عبر التآرجح في تبني اسلوب على اخر، فبعد أن كانت تنتهج مركزية متشددة في إدارتها تسند إلى هيئة أخذت تسميات عدة أخذت تتراجع في الكثير من الدول عن هذه الاستراتيجية معتمد على خطة لا مركزية في التعامل معها بعد إدراكها لمخازير الأسلوب المركزي في التعامل معها. حاولت هذه الدراسة توظيف المنهج الوصفي التحليلي عبر جمع المعطيات المرتبطة بالموضوع واستعراض مختلف الادبيات المرتبطة به لأجل فهم أكبر للامركزية باعتبارها وسيلة في تحقيق النجاعة في ادارة الازمة، وقد انتهت الدراسة إلى ابراز أن المركزية كخيار لمعالجة الأزمات والجائحات لم يعد مجدي في ظل التطور الحاصل في الفكر الإداري والتنظيمي كونه أصبح يتبنى أفكارا وممارسات تتسم بالمرونة عكس المركزية المتشددة التي تكبح كل محاولات الإبداع والابتكار وإعطاء الحلول. الكلمات المفتاحية: المركزية-اللامركزية – إدارة الأزمات والجائحات\_ الإبداع-الروتين الإداري.

#### Abstract:

The Corona virus pandemic, with all its sub-crisis, has highlighted the urgent need for activating crisis management as a scientific field and practice at the same time. This pandemic has also generated a great confusion in the way it was managed in many societies, including

\* المؤلف المرسل: د. عادل غـزالي

developed ones. In the beginning, this crisis was managed, all over the world, by an institution that took several names. Its management was extremely centralized. After realizing the limits of centralized administration, countries have changed their strategy. They have relied on a decentralized plan.

In this paper, we have relied on the descriptive and analytical approach that enables us to collect scientific data regarding the subject of the study. As result, we have found that centralization is no longer a good strategy in managing crisis and pandemics, especially with all the development known in administrative and organizational thought, which has adopted flexible ideas and practices contrary to centralization which suppresses all attempts at creativity, innovation and finding solutions.

**Keywords:(05)** centralization; decentralization; crisis and pandemics management; creativity; administrative routine.

#### مقدمة:

أثارت جائحة كورونا (كوفيد-19) جدالات متعددة ومتنوعة منها ما يرتبط بمصدرها كون إنها طبيعية أو تندرج في خانة الحروب من الجيل الجديد، ومنها ما يرتبط بإدارتها والتعامل معها بين من يرى بأن متابعة هذه الأزمة الدولية العابرة للقارات يجب أن يتم التعامل معها على نحو مركزي ومن يرى ضرورة اعتماد أسلوب أكثر مرونة عبر انتهاج خطة لا مركزية تتيح لكل منطقة ولكل مسؤول أن يكيف ويعدل في الخطة بناء على ما يراه مناسباً.

يشهد الواقع أن جائحة كورونا وكغيرها من الأزمات قد استوفت شرطا مهما في الأزمات وهي الفجائية فلم يكن أشد المتشائمين يتوقع حجم الضرر الذي ألحقته بالعالم من كل النواحي خصوصا الصحية الاقتصادية لما كان لها من تبعات، هذه الفجائية جعلتنا نقف عند مرحلتين أساسيتين في إدارتها. حيث أن المرحلة الأولى اتسمت باتباع أسلوب مركزي في إدارتها وقد لاقى هذه الأسلوب استهجانا في عديد الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال معارضة بعض حكام الولايات للخطة المنتهجة من قبل الإدارة المركزية. أما المرحلة الثانية، فقد اتسمت بالطابع اللامركزي في إدارة ذات

الأزمة عبر فتح المجال لفاعلين آخرين بالدخول على خط المواجهة وقد كان هذا في عديد من الدول منها الجزائر التي أعطت صلاحيات لمحافظي المقاطعات (ولاية الجمهورية) باتخاذ التدابير الممكنة التي تسهل الوصول للحلول، على الرغم من أن هذا التفويض كان منقوصا بسبب ضرورة الرجوع في كل مرة للسلطات المركزية وانتظار الضوء الأخضر منها.

لقد ولد انتهاج أسلوب المركزية في إدارة الجائحة والتعامل معها ما يمكن تسميته " الحجر الإداري" الذي فرض على مختلف الفاعلين والممارسين الإداريين خصوصا فئة الإدارة العليا التي ظلت تتلقى فقط الأوامر من الهيئة المختصة بإدارة الأزمة مما جعلها لا تشارك في ابتكار الحلول وإعطاء محصلة خبرتها في الميدان، كما أن هذه الأزمة قد أماطت اللثام وكشفت عيوب التسيير في عديد الدول ومنها الجزائر، كما كشفت الحاجة إلى ضرورة امتلاك مختصين في إدارة الأزمات كحقل علمي متخصص بدل انتهاج أسلوب المحاولة والخطأ في التعامل معها.

على الرغم ممن قد يعارض فكرة انتهاج خطة لا مركزية ويراهها غير مجدية وتشتت جهود التعامل مع الأزمة أو الجائحة تحت مسوغات متعددة، إلا أن الواقع قد كشف ضرورة اعتماد نوع من المرونة التي تمكن من خلق التعاون بين الجميع وإشراك أكبر قدر من الفاعلين والأفكار في إيجاد المخارج المناسبة وإثراء التجارب الموجودة بين الأقطار وخلق المنافسة بينها في إيجاد الحلول وخلق فرصة للتساند بينها. على الرغم من أن فكرة التفويض ليست بالجديدة في الفكر الإداري.

نحاول من خلال هذه الورقة أن نطرح إشكالا ارتبط بالجدل الذي خلفته الجائحة والمتعلق بطريقة التعامل معها، محاولين الانطلاق من سؤال مفاده: ما هي أبرز معوقات انتهاج المركزية كأسلوب لإدارة الجائحات والأزمات؟ وما هي المبررات التي تجعل المركزية معوقا للإدارة الفعالة لها؟

## أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي تدفع نحو طرق باب المركزية واللامركزية مرة أخرى ومحاولة تغليب طرف على الآخر بما يقتضيه الظرف الراهن الذي أحدثت من خلاله جائحة كورونا خلافا كبيرا على دول العالم وعلى مؤسساتها، ويمكن الوقوف على جملة من الأسباب التي نوردتها في النقاط التالية:

1- لعل أبرز سبب قد يدفع لتناول موضوع إدارة الجائحات والأزمات هو ما يمر به العالم اليوم في ظل الأزمة الصحية الراهنة والتي لا تزال مستمرة إلى غاية اليوم في حصد المزيد من الآثار السلبية في ميادين عدة الصحية منها والاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية في ظل فرض المزيد من التدابير الوقائية للحد من انتشار العدوى.

2- حالة التخبط التي شهدتها العديد من المجتمعات لأجل إيجاد الحلول المناسبة التي تقي بها الأفراد دون المساس بالاقتصاد، وبالتالي محاولة حل معادلة تبدو للكثير على أنها صعبة للغاية، فكانت البداية بتدابير شاملة (الحجر الشامل) ثم إلى تدابير جزئية (الحجر الجزئي) الذي يكون بناءا على تقارير لا مركزية تراعي وتستجيب للخصوصيات في كل منطقة.

3- عدم استجابة الأسلوب المركزي للطرق الحديثة في إدارة الأزمات والجائحات، فعلى خلاف الطرق التقليدية للتعامل مع الأزمات أصبحت المركزية تعمل على تقويض الطرق الحديثة التي تعتمد على العصف الذهني وطريقة المشاركة الحرة وغيرها من الطرق الأخرى التي لا تستجيب تماما للطابع المركزي بل على العكس من ذلك فهي تعتمد على المرونة.

## أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الراهنة أهميتها من خلال الأرقام والإحصائيات المتعلقة بعدد الحالات اليومية للوضعيات الوبائية خصوصا في الجزائر عبر ما تقدمه اللجنة المكلفة بالرصد والمتابعة، حيث أن هذه الإحصائيات على الأقل خلال ما يعرف بالموجة الأولى قد

سجلت تحسنا في الوضعية عبر عدة محافظات (ولايات) كانت تشهد ارتفاعا كبيرا في حالات العدوى، وبعد إعطاء صلاحيات أكبر للمحافظين (ولاة الجمهورية) عبر انتهاج خطة لا مركزية بدأت هذه المحافظات تسجل منحنى تنازليا في عدد الحالات المؤكدة المصابة بالفيروس. هذا الأمر له دلالاته القوية على أهمية التفويض وانهاج سياسة لا مركزية تتيح فهما أفضل للوضعية عبر الإقليم والمحافظات تمكن من تكييف الخطط حسب خصوصيات كل منطقة، إذ لا يعقل اتباع أسلوب الحجر الكلي والشامل على مناطق لا ينتشر فيها الفيروس على نحو مقلق خصوصا إذا كانت هذه المناطق ذات مردود اقتصادي.

#### أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق العديد من الأهداف التي من شأنها أن تعطي فكرة واضحة لبعض المطبات التي يمكن لأسلوب المركزية أن يخلقها أثناء التعامل مع الأزمات والجائحات، حيث أن المركزية بصورة عامة أصبحت الخيار الخاطئ في ظل التطور الذي شهده الفكر الإداري والتنظيمي كون إن النظريات الكلاسيكية نشأت في بيئات ومجتمعات مغايرة للمجتمعات الحديثة التي أصبحت أكثر عرضة للأزمات على خلاف المجتمعات التقليدية التي تشهد ثباتا نسبيا، ولعل الجائحة الأخيرة تعد المثال الأنسب للوضعية التي يعيشها العالم اليوم إضافة إلى أزمات أخرى في ميادين مختلفة، هذا وتسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- إعطاء صورة واضحة على بعض المعوقات التي يخلقها الاعتماد على الأسلوب المركزي في التعامل مع الأزمات والجائحات، حيث يظل النظام المركزي في إطار التحول الذي يشهده الفكر الإداري والتنظيمي كتراث نظري فقط يمكن الوقوف عنده لأجل مراجعته، فالأسلوب المركزي أثبت عدم قدرته على التعامل الأمثل خصوصا من ناحية التوقيت ومن ناحية الاتصال مع الأزمات لما تقتضيه هذه الأخيرة من ضرورة الإسراع في التعامل معها وفي ضرورة توفر وكفاية المعلومات.

2- إبراز عدم تناسب الأسلوب المركزي في التعامل مع الأزمات مع الطرق الحديثة التي أصبح يتبناها الفكر الإداري الحديث في التعامل معها على شاكلة حلها عبر تشكيل لجنة لدراسة الأزمة ومحاولة حلها بطريقة أو بأخرى، هذا الأمر لم يعد اليوم مجديا في ظل التطور الذي شهده علم الإدارة.

3- تنوع الآراء والأفكار التي قد تمكن من إيجاد الحلول الكفيلة للتعامل الأنسب مع الأزمة الراهنة على الأقل محليا أي في الجزائر لأن العبرة دائما من الأزمات هي التعلم منها وتطوير حلول إبداعية في سبيل التقليل منها، لأن الجائحة لا تزال مستمرة وتأتي عبر موجات متقطعة، فقد يشكل التعامل مع الموجة الأولى منها قاعدة يمكن الانطلاق منها مع تحسين نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة، أو عبر تبني حلول أخرى أكثر كفاءة مما تم الاعتماد عليه من قبل.

#### منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة المتعلقة بالأسلوب المركزي في إدارة الأزمات والجائحات وما يحيط به من قضايا، فقد تم توظيف المنهج الوصفي الذي يعتبر المناسب لهذا النوع من الدراسات، باعتباره يحاول الإحاطة بالموضوع المدروس عبر جمع المادة العلمية من مختلف المراجع والمصادر التي تحاول إثراء الموضوع وتقديم بعض الأفكار والمعلومات ذات الصلة. فالمنهج الوصفي يرتبط عادة بهدف كبير يتجسد في تحديد الوضع الحالي لما يعكف الباحث على دراسته، كما أن هذا المنهج يعد الأقرب لدراسة المواضيع المرتبطة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية لما تنطوي عليه من صعوبات في دراستها. هذا الأمر يبرر اللجوء إلى الاعتماد على هذا المنهج في الدراسة لما يرتبط بالموضوع من صعوبات تفرض اختيار المنهج الوصفي. بطبيعة الحال فإن الموضوع أيضا لا ينتهي إلى خانة البحوث الاستكشافية الريادية لأنه يسלט الضوء على مواضيع تم مناقشتها في الفكر الإداري والتنظيمي بنوع من الإسهاب، وهو مبرر آخر يجعل من المنهج الوصفي هو الأمثل.

### اولا: قراءة في المفاهيم:

دأبت العديد من الادبيات المتخصصة في ادارة الازمات على اثاره مفهوم الازمة والمفاهيم ذات الصلة به من جوانب مختلفة، وكلها تنطلق من كون ان الازمة هي موقف غير عادي يمثل خلاا يجب العمل على تصحيحه، وهذا المفهوم اي الازمة يختلف عن مفاهيم اخرى ذات الصلة به على غرار المشكلة والكارثة والتي يعتقد غير المختصين بانها تستخدم لتؤدي نفس الغرض، في الوقت التي استطاعت هذه الادبيات من الفصل بينها وتجديدها وضبطها.

ومن هذا المنطلق ستكتفي هذه الاشارة الى الوقوف على مفهومين اساسيين وهما مفهوم الازمة وكذا مفهوم الجائحة الذي أصبح ينطبق على الازمة الصحية العالمية التي خلقها انتشار فيروس كورونا او ما يعرف بكوفيد --19 الذي تفشى في الكثير من دول العالم بدرجات متفاوتة شل معه الحياة الاقتصادية والاجتماعية

### ثانيا: المركزية وطرق التعامل مع الأزمات

لقد شكل الاهتمام بموضوع المركزية التي تعني القوة المخولة للوحدات التنظيمية الفرعية، من جانب التسلسل الرئاسي التنظيمي المركزي. (محمد:2003،304) واللامركزية التي تشير إلى اتساع نطاق عملية تفويض السلطة وتعدد وتنوع مواقع ومستويات اتخاذ القرار (العتيبي: 2005،166)، حيزا هاما من دراسات الباحثين والمفكرين سواء بصورة صريحة واضحة أو على نحو ضمني، فجاءت بذلك العديد من الإسهامات التي حاولت إعطاء نظرتها بخصوصها، فعلى العموم يمكن استخلاص أن التركيز على الأسلوب المركزي قد أخذ اهتماما كبيرا في النظريات الكلاسيكية للتنظيم والتي ظلت تركز على ضرورة تمركز السلطة في يد الإدارة العليا معارضة بذلك فكرة التفويض أو إضفاء نوع من اللامركزية في الإدارة والتنظيم، هذا لا يمنع طبيعة الحال من وجود بعض المفكرين الذين دافعوا عن فطرة التفويض . فنجد بأن فكرة سلزنيك في التنظيم تقوم على ضرورة تفويض السلطة، وذلك بغية إكساب الأفراد خبرة أعلى في

مجالات محدودة مما يمكنهم من التركيز على عدد محدود من المشكلات. (السلمي:46) وهو الطرح ذاته الذي يركز عليه أصحاب الإدارة بالأهداف، والتي تنطلق من نقطة أساسية تقوم على إشراك كل الفاعلين والأفراد في التنظيم من أعلى مستوى إلى أدناه في وضع أهداف التنظيم (العتيبي:2005،58)، فالجميع معني بصياغة الأهداف لأن الجميع معني في النهاية بتنفيذها. وعلى العموم، فإن تركيز المسؤوليات وعمليات اتخاذ القرار في يد فئة قليلة في أعلى السلم الإداري، يعد أحد أوجه الروتين الإداري عبر امتلاكها للمعلومات التي يتم تكديسها عندها أي في المستوى الإداري الأعلى، لتصبح حكرا عليه دون المستويات الأخرى. (السلمي:71)

كخلاف للأفكار السابقة، تبرز مسألة المركزية في عديد النظريات المتعلقة بالإدارة والتنظيم، حيث يرى فيها أصحابها بأنها السبيل الأمثل لتحقيق أهداف التنظيمات المختلفة، ويمكن هنا الإشارة إلى بعض الأفكار على غرار ما جاء في حركة الإدارة العلمية التي تقوم على فكرة المركزية الهادفة لتحقيق التنسيق وضرورة إصدار الأوامر من قبل جهة واحدة فيما يعرف "بمبدأ وحدة الأمر" (السلمي:71)، وقد ساير هذا الطرح هنري فايول عبر مبادئه الأربعة عشر للإدارة حينما حدد ضمن هذه المبادئ مبدأ مركزية السلطة، ورأى بضرورة تمركزها في المستويات العليا كلما أمكن (شعلان2012،21). وفي الاتجاه نفسه، يسير المدخلان التكاملي والتطوير التنظيمي في دراسة التنظيمات واللذين يركزان على المركزية بشكل كبير، فالمدخل الأول، وفي محاولته لتحديد الخصائص الإدارية للتنظيم الفعال، يرى بضرورة أن يتمتع بدرجة عالية من المركزية في اتخاذ القرار التي تتيح جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات وتزيد من درجة الفعالية (السلمي:250)، في حين المدخل الثاني الذي يرى بأن هناك مجالات للتغيير التنظيمي التي تركز إحداها على ضرورة تغيير السياسات الحاكمة عبر ابتكار قواعد أكثر مركزية. وفي العادة، فإن الانتقاد الذي يوجه إلى النظريات الكلاسيكية - بخلاف النظريات الحديثة وحتى معها الهياكل التنظيمية- يركز دائما على الطابع المركزي فيها، والذي يقضي على كل مقومات



الإبداع، وتظهر فيه الحلول أحادية الجانب، تأتي من أعلى المستويات الإدارية دائما دون فتح المجال للتغذية المرتدة. حيث أن التوجه الحديث في الإدارة والتنظيم اليوم يتجه نحو الابتعاد عن الأنساق الشاقولية المتصلبة للسيطرة الإدارية، فقد بدأت تتحول إلى نماذج أفقية تقوم على التعاون والمشاركة المرنة التي تسمح بالتأقلم مع الأوضاع المتقلبة. (غدنز:2005، 425)

يمكن رصد الاهتمام ذاته بمسألة المركزية واللامركزية في إدارة الأزمات التي تشير إلى ذلك النشاط الهادف القائم على البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأمكان واتجاهات الأزمة المتوقعة، وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها، عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحكم في الأزمة المتوقعة والقضاء عليها أو تغيير مسارها. (رافدة:77، 2012) حيث أن الطرق التقليدية في إدارة الأزمات تقوم على فكرة المركزية التي تتركز في يد مستوى تنظيمي محدد والذي يكون في الغالب هو المستوى الإداري الأعلى، كما قد تتركز في يد شخص واحد وعادة ما يكون المسؤول الأول، وفي كلا الحالتين تنعدم مشاركة بقية المستويات الإدارية وبقية الفاعلين أيضا. أما الطرق الحديثة في إدارة الأزمة، فهي أكثر مرونة وانفتاحا وبعدا عن المركزية، حيث تفتح المجال أمام التعاون والمشاركة وتتيح قدرا من التفكير لكل من لهم علاقة بالأزمة، حيث يمكن الإشارة إلى إحدى الطرق الحديثة المتبعة في الفكر الإداري اليوم، وهي طريقة تشكيل فريق العمل الذي يقوم أساسا على فكرة التنوع والثراء في التخصصات وبالتالي تعدد الأفكار والأراء، فعلى الرغم من أن الأزمة اليومية صحية بامتياز، إلا أن هذا لا يعني ضرورة أن يتشكل الفريق من أطباء فقط كما هو الحال في - الحالة الجزائرية- على الأقل، لأن العدوى في نهاية المطاف ليست قضية طبية بحتة، فهي أيضا سلوك اجتماعي، وبالتالي هناك حاجة ماسة لوجود أخصائيين في علم الاجتماع، لأن التدخل الطبي يأتي دائما بعد اتباع الأفراد لسلوكيات اجتماعية تساهم في تفشي وانتقال العدوى في المجتمع. فحسب تصريحات المسؤولين، فإن معدلات العدوى ترتفع كمحصلة لعدم

احترام المواطن للإجراءات وجمل البروتوكولات الصحية التي عكفت اللجان على وضعها، كما أن للموضوع أيضا تداعيات نفسية مهمة، وكان من الأجدر وجود مختصين في هذا المجال أيضا لأن لهم تصور بخصوص هذه الأزمة إذ قللت الدول والحكومات من حدة التدابير الوقائية نتيجة إدراكها بأن هذه الأزمة سيكون لها أثر على الصحة النفسية، بل والأكثر من ذلك، ساهمت في انتفاضة العديد من المجتمعات ضد التدابير الوقائية رغم ارتفاع معدلات العدوى. يمكن القول إن علم الاجتماع والانثروبولوجيا قد ساهما في توضيح أهمية الأبعاد الاجتماعية والثقافية في القضايا المرتبطة بالصحة والمرض من ناحية حدوثه وعلاجه والوقاية منه (المكاوي:47، 2007)، وقد أفضى هذا إلى ظهور تخصص فرعي في علم الاجتماع وهو علم الاجتماع الطبي، بالإضافة إلى ضرورة الاستعانة بخبراء في الاقتصاد لأجل ضمان الإمدادات والتموين اللازم للتعامل مع الجائحة. ونذكر أيضا في هذا الصدد أسلوب العصف الذهني المعتمد على إشراك أشخاص كثر في البحث عن الحلول وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات بخصوص الأزمة، إلى جانب طريقة المشاركة الحرة التي تقوم بدورها على المشاركة بالرأي دون ربط هذه الأخيرة بالأسلوب المركزي الذي يعتبر مبطا للتعاون المثمر والمشاركة الجادة من قبل الموارد البشرية التي تمتلك رؤى بخصوص الوضع.

يشهد الواقع اليوم بأن هناك نوعا من التفويض الذي لم يكن من قبل، والتراجع عن فكرة التعامل مع الوضع باتباع الأسلوب المركزي حيث سمح للمحافظين (الولاية) وكذا المسؤولين المباشرين باتخاذ قرارات بالإغلاق لأي مدرسة أو مؤسسة يثبت اكتشاف حالات عدوى فيها دون الرجوع إلى لسلطات المركزية في كل مرة، وهذا ما يؤكد مرة أخرى عدم جدوى المركزية في التعامل مع الأوضاع غير المستقرة كونها ترهن السير الحسن لحياة المواطن ومصالحه وحتى إنها تعطي فسحة للاقتصاد الوطني لأجل تفادي الإغلاق مجددا والوقوع في أزمات أخرى تعقد من وضع البلد. يضاف إلى هذا كله بداية انفتاح اللجنة المكلفة بمتابعة ورصد فيروس كورونا على أعضاء جدد من خارج الطاقم الطبي

ليشمل قطاعات جديدة لها علاقة وطيدة بالتعامل مع الوضع، وهو ما يعد مؤشرا على عدم نجاعة الأسلوب المركزي في التعامل مع الجائحة.

### ثالثا: معوقات الأسلوب المركزي في إدارة الأزمات والجائحات

لقد قدم روبرت ميرتون - أحد رواد البنائية الوظيفية في علم الاجتماع- إسهاما مهما في نمودجه المتعلق بالمعوقات الوظيفية الذي تقوم فيه فكرته الأساسية على كون الهيراركية أو المركزية المتمثلة في تركيز المعرفة الفنية والخبرة المتخصصة عند قمة التنظيم مناسبة في حالة الأوضاع المستقرة ، أما إذا كانت الأوضاع والظروف تتميز بجو من عدم الاستقرار ، فلا يمكنها أن تحقق الكفاءة لأنها ستحدث خلاا وظيفيا من خلال إصرار قمة الهرم على وجوب الولاء لهم والامتثال لأوامرهم بالنسبة للفئات الأخرى التي تلهم في السلم الهرمي. (اعتماد:1994،163) إننا نعتقد أن أفكار ميرتون لها ما يبررها حيث أن الأسلوب المركزي يمكن أن يكون معوقا، وذلك لمجموعة من المعوقات التي تحد من كفاءة التعامل مع الأزمة والجائحة التي تشير إلى وضع غير مستقر على الإطلاق، هذه المعوقات التي يمكن رصدها عبر النقاط التالية:

#### أ-القضاء على الإبداع:

لقد زادت اليوم حاجة المجتمعات للإبداع واتباع الأساليب العلمية في التعامل مع المشكلات والأزمات، حيث يشير الإبداع حسب تيراسا أمابايل إلى العملية العقلية الخلاقة الهادفة إلى إنتاج أفكار جديدة ومفيدة وغير مألوفة من قبل الفرد أو مجموعة الأفراد الذين يعملون معا لتحقيق هدف مشترك. (الفاعوري: 2005،5) فالإبداع ليس وليد الفرد فقط بل هو أيضا نتاج للجماعة التي تتوسع من خلالها الرؤى وتتعدد فيها وجهات النظر والحلول، وهذا لا يكون عبر انتهاج الأسلوب المركزي.

وفكرة الحل الإبداعي للمشكلات ليست فكرة جديدة تماما باعتبار أنها ولدت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الثلاثينيات، وتزامنت مع ظهور أساليب العصف الذهني، هذه المهارة يمكن أن يتقنها الجميع بالفطرة أولا وعن طريق التدريب والاجتهاد

ثانيا كونها تعكس حالة طبيعية في الإنسان مهما كانت ثقافته وعمره ومستواه، فحينما تواجهه أزمة أو مشكلة من أي نوع كانت يحاول الوقوف أمامها لأجل معرفتها أولا ثم اختيار حل لها ثانيا وبعدها يدخل في مرحلة تطبيق الحل الذي تم اختياره لها، هذه الخطوات متاحة لجميع البشر مع توفر الرغبة والدافعية في العمل.(الحسينية:2009،162) إن الإبداع دائما يؤدي إلى البحث في الحلول ومحاولة مجابهة المشكلات والأزمات وليس الهروب منها ولكنه يتأثر بمعوقات قد تقضي عليه وتحد منه وبالتالي القضاء على المشاركة التي تحفز الفرد على الانخراط في الحلول، مهنا يمكن القول ان اللامركزية تتيح عملية المشاركة مونها تعطي قدرا من الاستقلالية والمرونة على مستوى التفكير والتخطيط وحتى التنفيذ، فالتنظيم اللامركزي أكثر قدرة على توليد الأفكار الإبداعية وترجمتها إلى واقع ملموس لسببين مهمين يتعلق الأول بكون اللامركزية على مسافة قريبة من البيئة العملية وأكثر إحساسا بحاجاتها، والثاني كون اللامركزية تتيح قنوات للحوار وتبادل الأفكار المؤدية للوصول لحلول إبداعية للمشكلات والأزمات الراهنة والمستقبلية. (الحسينية:2009،311)

لقد كان من الأجدر أن تشكل هذه الجائحة فرصة مواتية لتقييم المسؤولين والوقوف عند مستواهم الحقيقي وبالتالي ترفيتهم أو عزلهم من مناصبهم كنتيجة لعدم قدرتهم على التحكم في الوضع وعدم القدرة على تثبيت معدلات العدوى عند مستويات متدنية حتى لا تتسع رقعتها، وبالتالي قياس قدراتهم على الإبداع وإيجاد الحلول لهذه الأزمة التي شملت كل أقاليم القطر وكل دول العالم.

#### ب- تكريس البيروقراطية السلبية

بإمكان المختصين دائما التفريق بين نوعين من البيروقراطية حيث يمثل الجانب الأول منها الوجه السلبي للإدارات والتنظيمات، وهذا المفهوم ليس جديد لأنه استخدم منذ عام 1745م، أما الجانب الثاني فيشير للجهود والإسهامات الفكرية للمفكرين في حقول علمية متنوعة لأجل ترشيد وعقلنة التنظيمات التي تزايدت بفعل تنامي المصانع

والتنظيمات المختلفة في المجتمع، إننا نجد هذا الطرح في أفكار روبرت ميرتون مرة أخرى حينما قدم مجموعة من المآخذ على البيروقراطية بعد دراسته للنموذج الفيبري المتعلق بالتنظيمات البيروقراطية، حيث يرى بأن الموظفين البيروقراطيين يتم تدريبهم فقط على التشدد في الالتزام بالقواعد والإجراءات المكتوبة التي تبعدهم عن المرونة في السعي إلى حلول وإجابات مبتكرة، والتي يمكنها معالجة المشكلات مما يولد ما يعرف بـ "الطقوس البيروقراطية" التي تعلي من القواعد والقوانين على حساب الحلول. (غدنز: 2005، 414)

إن أزمة البيروقراطية تتسع دائما مع زيادة المستويات الإدارية والتنظيمية التي تكبح العملية الاتصالية بين القمة والقاعدة في التسلسل الإداري الأمر الذي يبطن في اتخاذ القرارات وتحريف المعلومات وتظليل المسؤولين، وهو ما يكون له أثر سلبي على نوعية القرارات المتخذة. فالمركزية الشديدة قد خلقت فجوة كبيرة بين من يخطط وبين من ينفذ، حيث أن الإجراءات الصارمة الآتية من الإدارات المركزية تعمل على إضعاف الروح المعنوية عند المرؤوسين، وتزيد من معدلات تراكم المشكلات على النحو الذي يجعل الكفاءات الإدارية غير قادرة على تحقيق ما هو مطلوب منها. (بوحوش: 2008، 218)

لذلك نجد بأن التوجه الحديث للتعامل مع الأزمات والجائحات قد وضع في الاعتبار هذا المعوق الذي يؤثر على تصور وتقديم الحلول الكفيلة التي تمكن من السيطرة على الوضع الذي نعيشه اليوم وجعل الجميع يساهم في وضع هذه التصورات لأن الجميع سيكون ملزما بالالتقيدها.

### ج- كبح الحراك المهني:

يشير الحراك المهني إلى كل التغيرات التي تحدث للفرد إزاء العمل، ويقصد بها التغيرات على مستوى الوظيفة، المركز، مجال النشاط المهني، مكان العمل، المؤسسة، أو الانتقال ما بين الوظائف والمهن، البطالة وكذلك عدم النشاط. (Richard : 2012,9)

فالحراك المهني إذن يرتبط بالمهنة كما قد يرتبط هو الآخر بالمنصب، ويكون عادة هذا النوع من الحراك عن طريق الترقيّة أو النقل الوظيفي أو حتى تنزيل

الرتبة، وقبل ذلك عن طريق عملية الاستقطاب التي تحدث في أي تنظيم أو إدارة. إن الأسلوب المركزي في الإدارة والتنظيم يكون في الحراك المهني جامدا لكون الفئات الأخرى في المستويات الإدارية الدنيا لا تكون لها الفرصة لتحقيق الحراك المهني، لأنها لم تمنح لها الفرصة الكافية لإظهار إمكانياتها وقدراتها الحقيقية لأنها وبكل بساطة تعمل فقط على التنفيذ دون أن تكون هناك تغذية عكسية تسمح لها بالاعتراض على بعض الإجراءات التي تمكنها من التعامل مع الجائحة وفق تصورات جديدة، كما لا يمكنها أن تقدم البدائل الممكنة كونها لا تستطيع الترقى في السلم المهني لأن الجائحة هذه يمكن أن تبرز مواهب وكفاءات جديدة توجد في مستويات الإدارة التنفيذية أو الوسطى. ولكن بفعل الأسلوب المركزي، فهذه الكفاءات تظل مهدورة ولا تحظى بالفرصة المواتية. فعلى الرغم من أن التعليم يعتبر أحد العوامل التي تسهم في تحقيق الحراك المهني، وحتى الاجتماعي إلا أن الأمر لا يكون كذلك في ظل الاعتماد على أفراد لم يعملوا على تجديد معلوماتهم ومعارفهم ويحاولون مجابهة الأزمات والجائحات والمشكلات انطلاقا من أقدم طريقة في التعلم وهي طريقة المحاولة والخطأ، مما يرهن الصحة العامة للمواطن ويزيد من معدلات انتشار العدوى وزيادة الضغط على المنظومة الصحية الهشة حتى قبل الجائحة.

تعني المركزية دائما نوعا من الثبات والاستقرار للسلطة في يد الإدارة العليا التي تمتلك حق إصدار الأوامر وضرورة طاعتها من قبل المرؤوسين كما هي دون زيادة أو نقصان، أي أنها تسلب وتصادر حق المستويات الأخرى في التفكير وإعطاء الرأي، الأمر الذي يشعرها بشكل مسبق أنها تثبت في نفس المستوى ولا يحق لها الترقى في السلم المهني وتحقيق الحراك الذي تتطلع له.

#### د- خلق جو من عدم الثقة:

عادة تقل فرص تفويض السلطة بسبب انعدام الثقة بين صاحب السلطة ومن يتم التفويض لهم تحت مجموعة من المسوغات التي تختلف من مجتمع لآخر، وهو ما لا يجب أن يفهم على أن المركزية هي العامل الذي يسهم في راب الصدع وإعادة الثقة بين

المستويات الإدارية، وفي حالة انعدام الثقة هذه فإن التعاون باعتباره من العمليات الاجتماعية المجمعمة يصبح مفقودا في الوقت الذي يزيد تشجيع العمل التعاوني في التنظيمات والإدارات في وقتنا الراهن، عادة فإن الثقة تكون في الاتجاهين بين المستوى الأعلى الذي لا يثق في بقية المستويات الأخرى ويحتكر المعلومة عنده، كما تكون بشكل عكسي أي من المستويات الإدارية والتنظيمية الأخرى التي تسعى لتضليل المستوى الأول وتزويده بمعلومات مشوهة تنعكس بدورها على نوعية القرارات التي تمكن من السيطرة على الأزمة ومن ثم إخمادها وإبطال مفعولها. تقوم التنظيمات والإدارات المعاصرة بصورة كبيرة على عنصر الثقة الذي يعتبر غاية في الأهمية للوصول لتحقيق الأهداف.

تتمظهر أيضا صور انعدام الثقة في ظل المركزية المتشددة في عدم استعانتها بالخبراء والعلماء والمختصين في شأن إدارة الأزمات، حيث أن صناع القرار خصوصا في الدول النامية ومنها الجزائر يفرطون في الاهتمام بالجوانب السياسية عند دراستهم للمشكلات والأزمات دون محاولة ربطها بالمسببات الحقيقية التي أدت إلى ظهورها، على الرغم من أن الواقع يحتم عليهم تكليف خبراء ومختصين لدراسة مختلف الجوانب المشكلة للأزمة، ومن ثم الانطلاق في تقديم مختلف الحلول والبدائل الممكنة. (بوحوش:2008، 219)

هـ- عدم مراعاة خصوصية كل منطقة:

إن اعتماد أسلوب اللامركزية لا يميز بين المناطق والأقاليم المختلفة من ناحية الخصوصية الجغرافية ولا الاجتماعية أثناء محاولة فرض الإجراءات الوقائية أو أثناء اتخاذ قرارات الحجر الشامل، لأن هناك دائما مناطق تتميز بخصوصيات متميزة تجعل التعامل معها مختلفا عن بقية المناطق الأخرى، فالمناطق الفلاحية على سبيل المثال، والتي تزود الدولة بما تحتاجه الساكنة من مواد زراعية لا يجب التعامل معها كغيرها لأن غلقها يعني القضاء على مصادر التمويل الزراعي التي يجب أن تضمن استمرارية في

الإمدادات، فغلقها يعني أن الأزمة ستكون مضاعفة: صحية و غذائية معا مما يزيد الأمر تعقيدا وسوء.

تدل بعض البحوث الحديثة على وجود علاقة بين الاقتصاد والصحة، فالعوامل الاقتصادية تلعب دورا مهما في تحديد أنماط المرض بما في ذلك عند المجتمعات التي توصف بأنها متقدمة، إضافة لهذا فان أساليب الإعلان عن المرض والألام تختلف هي الأخرى من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى (المكاوي:401-2005،404). هذا وقد عني التفاعليون الرمزيون بالسبل التي من خلالها يفسر الناس عالمهم الاجتماعي وما يسبغون عليه من معان وإيحاءات بإسقاطها على معاني الصحة والمرض لأجل محاولة فهم تجربة الناس للمرض وطريقة إدراكهم له، في حالة ما إذا أصابهم أو أصاب الآخرين، حيث أنه من الأسئلة التي يتم طرحها هي: ما هو رد فعل واستجابة الناس عند سماعهم بمرض خطير؟ وكيف يؤدي المرض إلى تشكيل حياة الناس اليومية؟ وما هو الأثر الذي يتركه العيش مع المرض على هوية الفرد الذاتية؟ (غذنز:2005،442)

#### و- تذبذب الإحصائيات والأرقام المقدمة:

يدخل ضمن هذا ما يسمى بالتلاعب بالأرقام عبر تقديم أرقام مضللة من قبل المستويات الإدارية الدنيا إلى المستويات الأعلى كرد فعل عن زيادة المركزية، ويمكن في هذا الصدد تسليط الضوء على الأرقام والإحصائيات التي تعطيها كل منطقة بخصوص معدل حالات العدوى والوفيات التي تكون بشكل يومي، حيث أن هذه الأرقام بعيدة كل البعد عن الواقع وعن المنطق في غالب الأحيان ذلك أن المنطقة التي تسجل رقما قياسيا في اليوم الأول تكون محصلتها في اليوم الموالي صفر(0) وهذا ما يطرح العديد من علامات الاستفهام. هي مفارقة تعود في كثير من الأحيان إلى انتهاج الأسلوب المركزي في إدارة الأزمات، والرغبة في إعطاء المسؤول المحلي للمسؤولين الأعلى صورة تعكس تحكمه الفعلي في الوضع، من خلال قدرته على التحكم في الأرقام وفي كبح العدوى ومنع الفيروس من الانتشار في المنطقة أو الإقليم الذي يشرف عليه.



ومن هنا يصبح اتباع الإدارة المفتوحة ضرورة لسد هذا الباب وتجنب الإدارة الاستلاب؛ ذلك أن هذا النمط من الإدارة له مزاياه التي يحاول من خلالها عدم الوقوع في مثل هذه المطبات عبر سلسلة الإجراءات التي يتبعها والمتمثلة في رفع جودة العمليات الإدارية، كما أنها تركز على مختلف ممارسات المشاركة في المعلومات وعملية اتخاذ القرارات، إلى جانب العقلية والفلسفية الجديدة اللتين تظهران فيها بما يجعل من العمال والإداريين ملاكا لا مجرد موظفين، كما أن هذا النهج الإداري يقوم على مبدأ المصارحة والمكاشفة بالأرقام. إنها ببساطة إدارة تقوم على منهج الإدارة بالمكشوف كونها إدارة قائمة على المشاركة الفعلية للعاملين في أمور كانت حكرا على المسؤولين الإداريين فقط.

#### رابعا: نتائج الدراسة في ضوء الاهداف والتساؤلات

يمكن للأسلوب اللامركزي في التسيير ان يخلق العديد من الاختلالات على مستوى ادارة الازمات والجائحات وكبح استفحالتها على نحو يعطل معه سيرورة المجتمعات وتنظيماتها، حيث ان الازمة قد تحتاج الى فاعلين جدد كما يمكن ان تحتاج الى اساليب واجراءات غير تقليدية.

ففي هذا الاكار اوضح كل من Tom Burns و George M. Stalker ان هناك نوع جديد من ان هناك تصميم جديد للهيكل التنظيمية يجب ان تعتمد عليه التنظيمات المعاصرة وهو التصميم العضوي للهيكل التنظيمي الذي يضمن نوعا من المرونة وهو هيكل يستجيب تماما للبيئة الغير مستقرة حيث انه يعتمد على توسع في الاسلوب اللامركزي وتبسيط للإجراءات. (العتيبي: 2005، 160)

ان اللامركزية تتقاطع مع نظرية مهمة يمكن لها ان تفسر بصورة واضحة انتهاجها كأسلوب أمثل في التعامل مع الازمات والجائحات، حيث ان هذه النظرية ترى بان التطور السريع الذي تعيشه المجتمعات اليوم لم يواكبه تطور على مستوى المؤسسات الادارية وهو ما جعل هذه الاخيرة وسيلة لكبح التطور والتحول.

وتنطلق هذه النظرية من كون ان التغيير لا يكون دوما بصورة منظمة وطبيعية اي تخطيط منظم بل يمكن ان يكون مصحوبا باضطرابات واوضاع غير طبيعية وهو ما يلزم المؤسسات الادارية بايجاد حلول خارج إطار المؤسسات القديمة التي لم تعد لها القدرة على تلبية المتطلبات الراهنة للمجتمع، اي ان المؤسسات الجديدة لا تسند لها مهمة الاستجابة للازمات، بل يجب توقعها واستشعارها قبل حدوثها. حيث ان هذه النظرية تركز في جوهرها على نقطة مهمة تتجسد في اعطاء اهمية بالغة للجماعات المحلية وليس للسلطات المركزية فحسب. (بوحوش: 2008، 101، 102) فهناك امكانية للجماعات المحلية لان تجد حلولاً تتسجم مع خصوصية بيئتها وأليات الضبط المعتمدة بها.

يمكن القول ان هناك العديد من المعوقات التي تنتج عن اتباع الاسلوب المركزي في التعامل مع الازمات وحتى كخيار في التسيير العادي حيث ان هذا الاسلوب تتولد عنه الكثير من الاختلالات، فهو اسلوب يمكن ان يقضي على اهم مقوم تحتاج الادارة المعاصرة وهو الابداع، كما ان نهج يعمل على تكريس البيروقراطية بالمفهوم السلبي، اضافة الى كبح الحراك المهني، وخلق جو من عدم الثقة داخل التنظيم، كما يفضي ايضا الى اهمال الخصوصية التي تنفرد بها كل جماعة. يضاف الى ذلك كله عدم القدرة على التحكم في الاحصائيات وعدم مواكبة المعلومات الاكثر حداثة عن تطور المواقف.

كما ان بعض الالبيات تثبت وتعزز الطرح الذي سارت فيه الدراسة منة خلال ربطها لأسباب تدهور المنظمات والمؤسسات وعدم قدرتها على تحقيق التقدم حيث يعود ذلك الى كثرة الازمات التي تحتاج الى حلول عاجلة، وهو ما يحتاج الى سرعة اتخاذ القرارات دون العودة في كل مرة للهيئات المتخصصة او الهيئات المركزية. (بوحوش: 2008، 142)

#### خامسا: خلاصات حول الموضوع

يحيل موضوع المركزية في إدارة الأزمات إلى العديد من النقاشات الفكرية التي قد تعارض الموضوع مما قد يثريه في اتجاه آخر، وذلك على الرغم من أن التطور الحاصل في الفكر الإداري والتنظيمي اليوم أصبح يقوم بصورة أو بأخرى على المرونة في التطبيقات

والممارسات، ولذا بات من الضروري في كل مرة فتح نقاش علمي بخصوص الموضوع قصد تحيين المعارف النظرية من جهة وقصد تطوير الممارسات التنظيمية والإدارية التي تمكن من التعامل الأمثل مع الأزمات التي تلحق بالمجتمع من مرة لأخرى، على هذا الأساس يمكن التوقف عند المحطات التالية:

1- يثبت الواقع بأن التعامل مع ما بات يعرف بالموجة الأولى من الأزمة الصحية أو الجائحة التي عبرت الحدود على الأقل في الحالة الجزائرية بأن هناك نقلة نوعية في التعامل معها من ناحية كسر حاجز المركزية وانتهاج أسلوب لا مركزي أكثر مرونة في التعامل مع الوضع، حيث باتت حالات الإغلاق أو فرض تدابير صحية أخرى مرهون بقرار لا مركزي مبني على الصلاحيات التي فوضتها السلطات المركزية للمحافظين لأجل اتخاذ التدابير الممكنة، فقد أصبح الغلق في حالة وجود حالات داخل مرفق ما يتم عبر غلق الإدارة أو الوحدة التنظيمية فقط بدل غلق كل القطاعات بما فيها تلك الغير معنية بوجود حالات العدوى.

2- لا يمكن للأسلوب المركزي أن يحل أزمة عالمية باعتبار أن الخصوصيات ليست نفسها في كل المجتمعات، فلكل مجتمع ثقافته وخصوصيته في التعامل مع الأزمة أولاً، وفي تصوره لطبيعة الوباء وحتى في طرق الوقاية منه ونوعية العلاج المستخدم إذ تدخل هنا العادات والتقاليد في كل مجتمع بقوة في تحديد طرق التعامل مع الوضع، فالمواطن الصيني الذي يتعامل مع الكمامة بصورة يومية حتى في الحالات العادية بسبب التلوث يختلف عن غيره الذي يرتدي الكمامة على نحو ظرفي فقط مما يعني أن ارتداء الكمامة هو ثقافة في حد ذاتها في بعض المجتمعات. كما أن استيراد الأساليب والتجارب الإدارية جاهزة من بعض الدول التي تحاول التعامل مع الجائحة بطريقة أو بأخرى دون تمحيص وإخضاعها لنفس خصوصية المجتمع لن يكون مجدياً على الإطلاق.

3- يبدو بأن الوقت قد حان لصناع القرار على الأقل في الحالة الجزائرية أن يلتفتوا لتطوير حقل إدارة الأزمات لأن العالم اليوم ونحن جزء منه لسنا في منأى منها، فالحاجة

اليوم أصبحت ملحة لأجل دراسة مختلف التجارب الدولية وإخضاعها للتمحيص والنقد بغية الخروج بتصور مستقبلي يمكننا من تطوير وتطبيق تجربة جزائرية في مكافحة الأزمات بمختلف أنواعها.

4- على الرغم من الأزمة الحالية التي تعد أزمة صحية إلا أن إدارتها لا يجب أن تكون حكرا على القطاع الطبي وحده كي لا يتحمل نتائجها بمفرده، بل يجب أن تكون بين عدة قطاعات أولا، وبين عدة تخصصات علمية ثانيا لإثراء وجهات النظر والخروج بحل متكامل تراعى فيه جميع الجوانب الطبية والاجتماعية والنفسية وكذا الاقتصادية. ويبدو أن هذا الأمر قد شرع في تطبيقه في الأيام القليلة السابقة حيث بدأ إشراك قطاعات أخرى بخلاف القطاع الصحي وذلك على الأقل من خلال الحالة الجزائرية التي تحاول في كل مرة تحسين طريقة تعاملها مع الجائحة.

5- لا يجب ترك مهمة مجابهة الجائحة لرجال السياسة وحدهم لأن الحلول السياسية ستطغى على بقية الحلول الأخرى الأمر الذي قد يعقد الأمر في نهاية المطاف ويجعله أكثر صعوبة لأنهم يركزون كثيرا على الوعود لا على الحلول. كما أن تصوره السياسي قد يطغى على ما هو علمي.

خاتمة:

تشكل الأزمة الصحية التي يمر بها العالم عبر انتشار فيروس كوفيد-19 أو ما بات يعرف بفيروس كورونا تحديا حقيقيا للبشرية برمتها لأجل الحد من انتشاره وكبحه عند المعدلات التي هو عليها دون أن يزيد الوضع سوءا وتتبعه أزمات اجتماعية واقتصادية وحتى نفسية، حيث أن الجميع يسابق الزمن كل في مجال تخصصه، فالأطباء والباحثين والمختبرات تسعى للوصول إلى اللقاح في أقرب تاريخ ممكن، في الوقت الذي ينشغل به علماء الاجتماع وعلماء النفس بمحاولة تحديد على الأقل الآثار المترتبة عن هذه الجائحة وكيفية ملامتها، ينشغل المختصين بالإدارة والتنظيم بتحيين معارفهم ومعلوماتهم عن حقل أو تخصص إدارة الأزمات الذي يبدو بأنه مع هذه الجائحة أصبح يحتاج إلى

دراسات علمية مستفيضة، وإلى دراسة مختلف التجارب الدولية لأجل تطوير هذا الحقل العلمي في مجال الإدارة لما لهذا التخصص من قدرة على استشعار الأزمات حتى قبل وقوعها، ومحاولة تشخيصه لطرق العلاج الممكنة وحتى استخلاص الدروس الممكنة. كما يجب تعميق البحوث في هذا المجال والتي تبحث في جدوى الأسلوب المركزي في التعامل مع هذه الجائحة من عدمه.

### المراجع والمصادر:

- 1- السليبي، علي (دون سنة نشر): تطور الفكر التنظيمي، دون طبعة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- 2- محمد، علي محمد(2003): علم اجتماع التنظيم مدخل للتراث والمشكلات والمنهج، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- 3- العتيبي، صبيحي جبر (2005): تطور الفكر والأساليب في الإدارة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 4- شعلان، الشمري (2012): مفاهيم في الإدارة، دون طبعة.
- 5- رافده، عمر الحريري(2012): اتجاهات إدارية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.
- 6- غدنز، انطوني (2005): علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، الطبعة الرابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 7- اعتماد، محمد غلام(1994): دراسات في علم الاجتماع التنظيمي، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.
- 8- الفاعوري، رفعت عبد الحليم: إدارة الإبداع التنظيمي، دون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
- 9- الحسنية، سليم ابراهيم(2009): الإدارة بالإبداع، نحو بناء منهج نظمي، دون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
- 10- المكاوي، علي محمد وآخرون (2007): علم الاجتماع الطبي في الوطن العربي، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، مصر.

- 11- المكاوي، علي(2005): علم الاجتماع الطبي مدخل نظري، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- 12- بوحوش، عمار(2008): الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، الطبعة الثانية، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر.

13- Richard, Duhautois et autres(2012), La mobilité professionnelle, éditions la découverte, paris, France.